

## البرنامج الاقتصادي للحزب

### البرنامج الاقتصادي

#### 1. الاقتصاد الوطني

#### 2. استراتيجية اقتصادية وطنية شاملة

#### 3. التوجهات الاقتصادية العامة

#### 4. السياسات المالية والنقدية

#### 5. الفقر والبطالة

#### 6. الطاقة

#### 7. المياه

#### 8. الضمان الاجتماعي

#### 9. التجارة الخارجية

#### 10. الإنتاجية

#### 11. حماية المستهلك

#### 12. القطاع التعاوني

#### 1. الاقتصاد الوطني

• يرى الحزب انه يجب اعادة النظر في القوانين التي تنظم توزيع الثروة الوطنية (قوانين الضريبة والجمارك والمعونة الوطنية وغيرها) بحيث يكون هناك توزيعاً عادلاً للثروة الوطنية بحيث تأخذ الطبقة الوسطى اتساعها الحقيقي في المجتمعات المثالية.

• يتبنى الحزب الفكر الاقتصادي المنفتح والتي تنتهج سياسة السوق كون التركيبة القانونية والتشريعية للاقتصاد الاردني جاءت متناغمه ومتناسقه مع الاتفاقيات التي وقعت مع الدول الاعضاء في WTO منظمة التجارة العالمية.

#### 2. استراتيجية اقتصادية وطنية شاملة

• إن مقومات الدولة بمواردها البشرية والاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والفكرية، هي البيئة الاقتصادية الاستثمارية التي تشجع على العمل والإنتاج والاستثمار، وإن الموارد البشرية المدربة قادرة على تحقيق تفوق اقتصادي والتخلص من كافة المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها الوطن.

• إن الاردن يتميز بالاستقرار والاعتدال النسبي في منطقة شهدت اكثر مما يجب من العنف والفوضى وكانت احدى سمات التاريخ الاردني هو الانفتاح على التطورات المتغيرة العالمية، والعقلية المنفتحة ، وان البنية التحتية جيدة وفق المعايير المعتمده والتي يعتبر محفزاً لدخول الاستثمارات الاجنبية.

• إن مرتكزات الحزب الاقتصادية ،هي بناء اقتصاد متين ، يتطلع الى تحقيق تنمية مستدامة من خلال برنامج اقتصادي يعمل على مجموعة من الأسس ووضعها على مسار النمو الاقتصادي والمشاركة الاجتماعية،متضمنة استراتيجيات ومبادرات للتنمية في كافة جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين القوانين والتشريعات التي تضمن التوزيع العادل للثروه الوطني وإعادة بناء الطبقة الوسطى ، باقامة علاقة مؤسسيه بين القطاعين العام والخاص تستند الى تعزيز الشراكة بينهما للنهوض بواجباتهما الوطنية ومسؤولياتهما الاجتماعية .

•تنمية الموارد الاقتصادية والبشرية وتعزيز قاعدة الانتاج وتوسيع مكاسب التنمية.

•الاصلاحات القانونية والتشريعات التي تهدف الى حفز التنمية الاقتصادية لتوفير الرفاه والامان الاجتماعيين.

•ايجاد بيئة استثمارية ملائمة وتعزيزها.

•حرية انتقال راسالمال وازلة المعوقات التجارية ، وتعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة .

•جذب الاستثمارات الاجنبية والعربية ، فالاقتصاد الحر والمنفتح يحمي المبادرة الاقتصادية ويشجعها ويجذب الاستثمارات ويحميها ضمن تشريعات محليه واتفاقيات دوليه تمنع تفول السلوك الرأسمالي.

•جذب رأس المال وتعزيز الخبرات الادارية .

•نقل التكنولوجيا وتطوير المهارات والنفاذ للاسواق العالمية مما يؤدي لزيادة الاستثمار المحلي

وجميع ما سبق لا يتحقق بوجود البيروقراطية المعيقة للاستثمار الاجنبي و المحلي

•الاستغلال الامثل لموارد الدولة وثرواتها الطبيعية وإقامة المشاريع الاقتصادية والعمل على تكامل أوار القطاعات الاقتصادية المتعدده وتوزيعها على مختلف المناطق بما يحقق حماية وطنية للاقتصاد الوطني ويعزز التنمية الاجتماعية.

•دعم كافة قطاعات الانتاج من زراعة وصناعة وسياحة ضمن خطط تنموية هادفة تجعل منها اللبنة الاقتصادية بحيث يعم مردودها كافة الشرائح الاجتماعية بعدالة .

•استثمار القوى البشرية المدربة بالتاهيل والتدريب وفتح مجالات العمل لها في الدول المجاورة .

•فتح الاسواق المجاورة والبعيدة لتسويق منتجاتنا وخاصة الزراعية منها لدعم هذا القطاع وتبني خطط تنموية قصيرة ومتوسطة المدى للنهوض بالاقتصاد الوطني بهدف الاعتماد على الذات .

### 3. التوجهات الاقتصادية العامة

•الاستثمار في مشاريع تنموية يلمسها المواطن و تستهدف المناطق الأقل نموا و المناطق النائية، وتكون قائمة على الاستثمار في الجمعيات الأهلية المحلية لتعود فائدة هذه المشاريع على الأهالي و السكان

• تخصيص ٢% من صافي الأرباح قطاعات البنوك والاتصالات والتعدين بعد الضرائب ولمدة زمنية محدودة وذلك من باب المسؤولية الاجتماعية ليتم من خلالها اعداد و تنفيذ برامج لتوفير احتياجات المواطن الأساسية في التعليم والصحة و فرص العمل و التدريب

• فرض ضريبة دخل تصاعدية مرتبطة بالدخل تسهم عائداتها في دعم الخدمات المقدمة للمواطن و الاستثمار في المشاريع التنموية و الرأسمالية و بما يتناغم مع الدستور

• التركيز على تقديم الدعم الحكومي لمستحقيه من الطبقات الفقيرة و المتوسطة بدلا من سياسة الدعم العام غير المدروس

• انشاء مركز للدراسات الاقتصادية يتشكل من اساتذة الجامعات و الدارسين الاقتصاديين و الاجتماعيين بالاضافة الى القطاع الخاص و العام ليقوم باعداد دراسات و تقديم توصيات للحكومات من اجل التعامل مع المتغيرات الاقتصادية و العالمية بما يضمن تتابع القرارات و اتباع منهج اقتصادي واضح و طويل الأمد

• تشجيع الصادرات الأردنية من خلال تسهيل القوانين و الاجراءات و تأمين الكوادر البشرية المناسبة و توجيه الدعم الحكومي لعدد من القطاعات التي تمتلك امكانية المنافسة عالميا بدلا من الدعم الكلي

• تشجيع عمل المرأة و مساهمتها في الاقتصاد من خلال تحديد عدد من مجالات العمل او المهن ليتم حصر المشاركة فيها بالمرأة مع ضمان امكانية مشاركة عادلة في جميع مجالات العمل الأخرى

• التخفيف من الاعتماد على التوظيف في القطاع العام من اجل خلق فرص عمل و مواجهة الواقع الذي يقضي بضرورة الاعتماد كليا على القطاع الخاص و هذا لا يمكن تحقيقه الا بتشجيع الاستثمار الخاص و المبادرات الشبابية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

• تركيز الدعم الحكومي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحكم تمثيلها لاكثر من 96% من عدد الشركات و الاستثمار في تطويرها و جعلها المصدر الرئيسي لفرص العمل و النمو الاقتصادي

• دعم الإبداع و تشجيع المبادرات الشبابية في انشاء المشاريع الجديدة و تأمين التمويل المناسب لها من خلال المؤسسات التمويلية المختلفة (Micro-Finance) و توفير التدريب المناسب لهؤلاء الشباب اثناء فترة الدراسة الجامعية و بداياتهم في الحياة العملية

• تعميق مفهوم المشاريع الخاصة لدى الشباب من خلال توفير حواضن إبداعية (incubators) ترعى أفكارهم و تساعدهم على تطويرها.

• مؤسسة مكافحة الفساد و تقنين حماية الأشخاص الذين يكشفون قضايا الفساد

• وضع قانون لحماية الأفراد الذين يقومون بالكشف عن ممارسات مالية خاطئة داخل شركاتهم (( Whistle-Blowing Act

• تخفيض عجز الموازنة و تخفيض الدين العام يجب ان يكون أولوية و التزام في جميع الظروف و لكن هذا الهدف يجب لا يطغى على أولوية احترام الحياة المعيشية للمواطن و ما يواجهه من غلاء في المعيشة و الاسعار و اعباء ضريبية مختلفة مما يحتم ايجاد حلول ذكية تخفض العجز و المديونية و لكن ليس على حساب المواطن

• أثبتت الدراسات ان الأردن يتميز بامتلاكه ثروة بشرية تتشكل في المؤهلات العلمية لمواطنيه مما يحتم استغلال هذه الميزة التنافسية في تشجيع الابتكارات و الافكار الريادية و الاختراعات و تسويق الأردن كاحدى الدول الرائدة في هذا المجال مما يعني ضرورة الاستثمار في خلق ثقافة التفكير الحر و الابتكار لدى الشباب في المراحل الدراسية المختلفة.

#### 4. السياسات المالية والنقدية

• بما ان السياسة المالية هي تحديد الدولة لمصادر دخلها، و اوجه الصرف لها، بهدف تحقيق الدولة لاهدافها الاقتصادية والاجتماعية و انجاح سياساتها الاقتصادية المتبعة. ويشكل الانفاق الداخلي اكبر نسبة في الانفاق الحكومي للرواتب والمصروفات العامة و الانفاق على البنية الاساسية والاستهلاكات العامة و مساهمات الحكومة في الشركات المحلية و المؤسسات المالية.

• ويرى الحزب بان العمل على التناغم بين السياستين النقدية و المالية، و بالأخص في ظروف الاردن لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و إلى تحقيق تنمية عالية و عادلة تضمن معالجة العديد من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية و في مقدمتها الفقر و البطالة.

#### 5. الفقر و البطالة:

• اصبح الفقر و البطالة، من اهم المطالب بعملية الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي والذي اصبح الهاجس المقلق ، حيث أن مساحة الفقر تتسع أفقياً وعمودياً على الرغم من النمو الاقتصادي بين الحين والآخر، وان نسبة البطالة في الاردن تقل عن 014% وهو ايضا مؤشر قابل للزيادة و بمعدل 2.5% سنوياً وان خط الفقر تصل نسبته في الأردن الى 18% سيما وان الذي يمثل حالة الفقر أو مؤشر الفقر **poverty indicator** هو الفرق بين الدخل و بين متوسط كلفة حزمة الأساسيات، و يعتقد حزب الاتحاد الوطني بان الفقر لا يكمن في عدم المقدرة على ايجاد الطعام او المصاريف البسيطة بل انه يشكل حالة يكون فيها دخل رب الاسرة او الفرد غير كافياً للحصول على المتطلبات الاساسية من المواد و الغذاء و الدواء و النقل ، و حيث ان التعليم ، ينتهي من المرحلة الاساسية الالزامية في الدولة للصف العاشر الاساسي ولكن المضمون يقع على عاتق تكاليف التعليم الجامعي،

• ففي مجال البطالة في الاردن تتركز في اتجاهين احدهما البطالة بين خريجي الجامعات في سوق العمل و الثاني يكمن في في حاجة سوق العمل من الخريجين المتخصصين و المؤهلين وهذا يلزمنا في تغيير سياسات التعليم العالي و اعادة النظر في ربط مخرجات التعليم في سوق العمل و معرفة احتياجات السوق من الايدي العاملة الجامعية و المدربة ، و ذلك لغياب عنصر التدريب المهني و الخبرات الجامعية و ذلك بالتعاون بين المؤسسة التعليمية و القطاع الخاص مما يندرج بزيادة مضطربة في اعداد العاطلين عن العمل معظمهم من الشباب ، و أن الوعي الذهني و النفسي الفردي و المجتمعي بحالة الفقر و الحرمان و ما يرافقها من بؤس مادي و معنوي ، أصبح ضاعطاً في جميع الإتجاهات و عاملاً من عوامل الانفجار لدى الشباب.

#### 6. الطاقة :

• اما في مجال الطاقة فان حزب الاتحاد الوطني يعنبر المعرفة و التكنولوجيا في مجال الطاقة المتجددة و البديله من جميع المصادر العالمية من أجل الإستخدام الأمثل للطاقة و ترشيد استهلاكها و الاستثمار في طاقة المستقبل التي تعتمد على الطاقة المتجددة حيث تصبح الطاقة الخضراء المصدر الرئيس في الاردن و صديقة البيئة بالإضافة لاستخدام الطاقة النووية في الاردن في اماكن ليس بها تجمع سكاني للتخفيف من المصادر الغير خضراء.

• العمل على مشروع قناة البحرين والذي يسهم بشكل كبير في توليد الطاقة الكهربائي، و ايضا التركيز على التنقيب عن البترول و الغاز و التعاقد مع شركات ذات الاختصاص و الخبرة في استخراج الزيت الصخري و الذي يعتبر ثروة وطنية ،

يخفف العبء المالي عن الدولة لاستيراد البترول والغاز سيما وان كلفة الاستهلاك للطاقة في المملكة ستتجاوز الثلاث مليارات دولار سنوياً مع ارتفاع اسعار البترول المتزايد .

• وهذا يستدعي عمل استراتيجية وطنية كاملة للتعامل مع السياسات الخاصة باستخدام الطاقة المتجددة و ما يتطلب هذا من تعديل للتشريعات و السياسات ليتسنى للقطاع الخاص من لعب دور حيوي في المساهمة في انتاج الطاقة و العمل على تحرير هذا القطاع الهام .

## 7. المياه

• وضع خطه استراتيجية وطنية التي تكفل الحفاظ على المياه الجوفية بانشاء السدود والحصاد المائي في مختلف مناطق المملكة ، ومن المعروف بان الاردن يعاني من شح المياه وقلة للزراعة مما افقده العديد من الزراعات الفلاطار صلية ، حيث ان الصحراء في الاردن تحتل ما نسبته 80-90% من مساحتها السطحية بالاضافة للزحف العمراني والسياحي والذي لعب دورا ليس ببسيط في تقليص مساحة الاراضي الزراعية

• استخراج المياه الجوفية لمساعدتهم على انتاجية زراعية اكبر مما يساعد في تحسين المعيشة الاقتصادية لهم ، والعمل على توسيع السدود او انشائها والحصاد المائي.

• إقامة مشاريع تنقية الصرف الصحي للاستفادة من المياه للزراعة مما تساعد ايضا في حل جزء من المشكلة، وان جر مياه الديسي تقلل ايضا من السحب الجوفي وتوفر كميات من المياه بالاضافة الى مشروع قناة البحرين اذا ما اقيم فانه يعمل على اقامة مشاريع مثل توليد الطاقة الكهربائيه وتحلية مياه البحر للشرب ويوفر فرص العمل بشكل متزايد مما يحسن في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية ورفع الانتاجية الزراعيه وتوفير سبل العيش الكريم .

• و لتحقيق ما ورد اعلاه فلا بد من وجود استراتيجيات واضحة المعالم تتكفل بوضع خطط و برامج من شأنها ادارة الموارد المالية بصورة تضمن توزيع المياه بعدالة على كافة القطاعات .

## 8. الضمان الاجتماعي:

• يعتبر الضمان الاجتماعي المظلة القومي للشعب الاردني ومنظومة الحماية وشمول كافة القوى العاملة ، حيث يبرز دور القطاع الصناعي المهم في تعزيز منظومة الحماية والامان الاجتماعي حيث تعتبر مؤسسة الناس ، وزيادة انتماء العامل ، كما انه يوفر فرص العمل ومحاربة البطالة وتوسيع قاعدة الطبقة الوسطى وحماية الطبقة الفقيرة ، وان الدخل التقاعدي يسهم في تخفيض معدل الفقر بنسبة 6% ويسهم في رفع وتوسيع الطبقة الوسطى .

• أن نسبة المتقاعدين من الضمان تقاعدا مبكرا تراوحت خلال السنوات العشر الأخيرة ما بين (55%) إلى (79%) من المجموع الكلي للمتقاعدين مما انعكس على متوسط معدل النمو في أعداد المتقاعدين الذي بلغ (10%) مقابل نسبة اقل في معدل نمو المشتركين بلغت 9.8%.

• ومن هذا المنطلق وحسب القانون الجديد لعام 2011 قد عمل على عدم السماح للمتقاعدين تقاعدا مبكرا العمل في مهنة سواء حكومية او خاصة والا سيتم ايقاف راتبه التقاعدي.

• ويرى حزب الاتحاد الوطني ان هذه الشرط قد قلص من توسيع الطبقة الوسطى وازداد الى البطالة اناس لا زالو منتجين ، وان الغاية من الضمان المبكر هو تحسين الدخل ورفع مستوى المعيشة لدى الافراد اسوة بالقوات المسلحة الاردنية والقطاع العام ، وايضا شمول جميع المتقاعدين بالتأمين الصحي دون تمييز وايضا المساعدة في تقديم منح دراسية لابناء المتقاعدين ، كما يرى الحزب صرف علاوة التضخم وحسب ارتفاع مستوى المعيشة .

## 9. التجارة الخارجية :

- تشجيع الصادرات الأردنية من خلال تسهيل القوانين و الاجراءات و تأمين الكوادر البشرية المناسبة و توجيه الدعم الحكومي لعدد من القطاعات التي تمتلك امكانية المنافسة عالميا بدلا من الدعم الكلي
- دعم و انشاء وحدات تصدير وطنية (Export House) تعنى بتسويق المنتجات الأردنية و فتح اسواق جديدة كما و تعمل على تقديم التوجيهات و التوصيات للشركات و المصانع الأردنية لتطوير منتجاتها بما يتناسب مع السوق الخارجي و يطور من تنافسيتها.

## 10. الإنتاجية:

- إن تحفيز القطاع الخاص لمزيد من الإنتاجية يؤدي الى زيادة الدخل القومي وهو الطريق للتنمية المستدامة ولمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.
- إن دعم المبادرات الصغيرة (80% من العمالة هي في الشركات الصغيرة) هو الأجدى بدلا من دعم المشاريع الكبيرة المشكوك في جدواها والكبيرة في مخاطرها.
- إن المتاجرة في الأسهم والسندات لا أثر له على الناتج القومي وبالتالي علينا التوجه الى المتاجرة الإنتاجية والاستثمار في القطاعات المنتجة بدلا من المضاربة.
- دعم قطاع الخدمات باعتباره يشكل 80% من الناتج القومي ولأن مجال المتاجرة به أسهل من السلع نظرا لما طرأ من تطورات على التجارة الالكترونية. وان من حسن حظنا ان اغلبية مواطنينا هم شباب وبفضل تقنيات المعلومات والاتصالات سيكون انتاجهم اكبر منه من الدول الهرمة.
- تقديم الدعم للإنتاجية من خلال توفير و تدريب كوادر وطنية للعمل في المجالات المختلفة و احلالها مكان العمالة الأجنبية
- اعطاء الأولوية للمنتج الأردني في العطاءات و المشاريع الوطنية
- تقنين عملية البحث و التطوير داخل المصانع من خلال تخصيص نسبة ثابتة من الأرباح لعملية البحث و التطوير.
- مأسسة فكر البحث و التطوير من خلال عمل إتفاقيات مع مراكز بحث و تطوير عالمية و عمل تسهيلات لمراكز البحث و التطوير للعمل في الأردن.
- دراسة و تنفيذ حملة زطنية على المستوى الشعبي لدعم المنتج و الخدمات الوطنية و توضيح الأثر الاقتصادي و الاجتماعي لهذه الخطوات
- زرع ثقافة العمل و الإنتاجية لدى العمالة الأردنية حيث تعتبر نسبة الإنتاجية للعامل الأردني منخفضة جدا مقارنة بالمعرفة التي يمتلكها.
- دعم و تشجيع إستراتيجية التميز في المنتج على إستراتيجية التسعير المنخفض وذلك لصعوبة المنافسة في السعر مع دول أسيا الشرقية و قدرة المنتج الأردني على التميز من حيث النوعية و الجودة.

## 11. حماية المستهلك:

• دعم جمعية حماية المستهلك و تقوية دورها من خلال اعطاءها صلاحيات لمراقبة و تقديم تقارير عن اي ممارسات مضره بمصلحة المواطن

• وضع لائحة إسترشادية لكافة المنتجات و اطلاع المواطن عليها من خلال المواقع الالكترونية و الصحف الرسمية

• منع اي ممارسات احتكارية و الحزم في التعامل معها

• خلق ثقافة ان المواطن على حق و تفعيل و تسخير أجهزة الدولة للتعامل مع اي شكاوى بأولوية قصوى.

## 12. القطاع التعاوني

• تأسيس بنك وطني للتعاونيات وتكثيف الجهود لنشر الوعي حول مفهوم الاقتصاد الاجتماعي و التركيز على اهمية القطاع التعاوني في تنمية المجتمعات المنتجة وإعادة النظر في العمل التعاوني والمنظمات التعاونية وتطويرها بحيث يتم إيجاد شركات بين المنظمة التعاونية والمواطنين وتأسيس جمعيات تعاونية نوعية في القرى والمحافظات والألوية لإنشاء مشاريع تعاونية زراعية أو صناعية/حرفية يساهم المواطنون بتمويلها وإنجاحها وذلك وفق أسس ونظم حديثة تحقق أفضل إنتاج وتقدم أفضل منتج أو خدمة.